إجادة الإنتاج الزراعى والحيوانى

عامل كبير لمضاعفة الثروة القومية

التوسع الزراعى الرأسى

(٤)

لا يكفى فقط العمل على التوسع فى مساحة الأرض الزراعية لزيادة الإنتاج الزراعى والحيوانى بل يجب أن نعمل على تحسينه وزيادة نسبة غلته ويمكن بذلك تعويض ضيق مساحة الأراضى المزروعة وإجادة الإنتاج بهذه الطريق يجب أن يكون مبنياً على أساس علمى وعملى صحيح ويتناول تحسين طرق الرى والصرف والأخذ بأساليب الزراعة الحديثة من الوجهة الفنية، وإن مجال التقدم فى الزراعة وتربية الحيوانات والدواجن لزيادة الإنتاج مداه واسع، وإن كل من سلك سبيله سيصل إلى النتائج التى تحقق الفوائد الجليلة له ولبلاده. فإن اختيار الأسمدة الملائمة للتربة بعد فحصها وانتقاء البذور واستعمال أحدث طرق خدمة الأرض وزراعتها ومقاومة الآفات والأمراض واتباع أنسب الدورات الزراعية إلى غير ذلك من الأبحاث والتجارب التى تقوم بها وزارة الزراعة والهيئات الأخرى العلمية وغيرها كل ذلك يؤدى إلى زيادة الإنتاج وجودته. وسأتكلم باختصار على وسائل إجادة الإنتاج وسيلة لأبين أهمية كل منها وأثره فى إجادة الإنتاج الزراعى

١ ــ تحسين طرق الرى والصرف :

إن تحسين طرق الرى والصرف من الأهمية بمكان حتى أنه يعتبر من أسس سياستنا الزراعية فليس توفير المياه للأراضى هو المقصود فقط بل يجب العمل على تحسين حالة الرى بتقصير المناوبات والمعروف لدينا

جميعاً أن الفلاح المصرى يسرف فى المياه إذا ما توفرت له كما يجب التبكير برى الشراقى وتسهيل توصيل المياه للأراضى الواقعة فى نهاية الترع وتدبير الماء اللازم لزراعة الأرز زراعة منتظمة كل عام وكذا توفير المياه اللازمة لإصلاح الأراضى البور ولتحويل جزء كبير من الأراضى الصحراوية إلى أراضى زراعية. وإن كان هذا لا يدخل فى باب إجادة الإنتاج فإنه يعمل على زيادته باتساع الرقعة المنزرعة كما تكلمت فى باب التوسع فى الإنتاج الزراعى حين ذكرت ضرورة تنفيذ المشروعات المعطلة التى تؤدى إلى هذا الغرض. أما الصرف فلا تقل أهميته عن الرى لا للأراضى التى يجرى إصلاحها فقط بل لجميع الأراضى الزراعية، ويجب أن يكون إلى جانب الرى وكانا نعلم ما أدى إليه اتباع طريقة الرى الصيفى بدون إنشاء المصارف الكافية فى مديرية المنوفية من تدهور لأرضها التى كانت مضرب الأمثال فى خصبها مما أدى بالحكومة إلى القيام بتنفيذ مشروع جديد للصرف فيها ولقد أرى تحسين الرى واستبدال رى الحياض برى المشروعات فى معظم الأراضى المصرية إلى زيادة الإنتاج لزراعة الأرض بعدة محاصيل متتالية، ولكن من وجهة أخرى نرى أثر ذلك فى الأرض على مر السنين أنها تكون قد اجهدت بزراعتها محاصيل متعاقبة بدون تبوير جزء من السنة بزراعتها محصولين فأكثر فى العام بدلا من محصول واحد يعمل ذلك على نقص الخصوبة مما يضطرنا إلى استعمال المخصبات العضوية والكيماوية لإعادة الخصب للأرض وللمساعدة على نمو المحاصيل وزيادة غلتها ولا ريب فى أن ذلك مما يزيد فى تكاليف الإنتاج.

٢ — الأخذ بأساليب الزراعة الحديثة واستعمال الآلات الزراعية الجديدة.

إن مما لا شك فيه أن التقدم فى طرق الزراعة له أثره فى إجادة الإنتاج وزيادته ، وما التقدم فى الزراعة إلا كأى نوع من التقدم الآخر فى الفنون لأن الزراعة ما هى إلا فن وكلنا نعلم بأن المدنية قد ارتقت بالفنون كالعلوم فإن التمشى مع التقدم الذى حصل لفنى الزراعة فى السنوات الأخيرة كالأخذ بأساليب الزراعة الحديثة واتباع الطرق المبتكرة لهذا الغرض وأهمها استخدام أحدث الآلات الزراعية فى خدمة الأرض وفى خدمة المحصول، كل ذلك كان عاملا كبيراً فى تطور الزراعة ومساعداً على زراعة المساحات الكبيرة وإن كان قد أضر بالأيدى العاملة فأدى إلى تعطل عدد كبير منها ولكن إزاء التقدم الذى نالته الزراعة يمكن أن نصرف النظر عن هذه المشكلة التى يمكن مواجهتها بفتح أبواب الصناعات الزراعية من نسج وغزل وصناعة السكر والزيوت والورق والأسمدة وغير ذلك من الصناعات خصوصاً التى تنشأ من زيادة المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيوانى الذى يؤدى إليه التوسع فى الإنتاج وإجادته .

وعلى العموم يتوقف استعمال الآلات الزراعية الإفرنجية على اليد العاملة وأجورها فكلما كانت الأيدى العاملة قليلة ارتفعت الأجور ويستحسن بل يجب فى هذه الحالة استعمال الآلات وكذلك يتوقف استعمال الآلات الزراعية الإفرنجية على غلة الفدان فمتى نقصت استلزم استعمال الآلات لتعويض هذا النقص .

ويرجع عدم انتشار استعمال الآلات الزراعية الحديثة فى مصر إلى كثرة الأيدى العامله بالنسبة للزمام المزروع وغلاء ثمن الآلات الزراعية الإفرنجية وصعوبة إصلاحها فى الريف إذا كسرت، وطبيعى أنه ليس فى طاقة الفلاح المصرى اقتناء مثل هذه الآلات لانخفاض مستوى المعيشة للغالبية

العظمى إلا أن التوسع الزراعى بتنفيذ مشروعات تعمير الصحارى وإصلاح الأراضى البور يستلزم منا استخدام أحدث أنواع هذه الآلات. ولكن لاستعمال الآلات الزراعية الحديثة فى الزراعة شروط يجب أن تراعيها ، أهمها استعمال الآلات البسيطة التركيب السهلة التشغيل والتى يمكن إصلاحها والحصول على قطع الغيار اللازمة لها كما يجب أن تراعى تكاليف الآلة بحيث تتناسب مع زيادة الإنتاج ويحسن شراء الآلات لاستعمالها لمساحات كبيرة أو عن طريق الجمعيات التعاونية التى يمكنها شراء هذه الآلات وتأجيرها للفلاحين من أعضاء هذه الجمعيات وغير الأعضاء .

وعلى العموم فإننا سنتجه بإذن الله فى المستقبل القريب إلى استخدام هذه الآلات مختارين أو مرغمين وذلك لتقليل نفقات الإنتاج لخفض مستوى الأسعار لمحاصيل الحبوب والخضر والفاكهة وتوفيرها فكثيرا ما تعانى البلاد أزمة شديدة فى سد حاجتها منها

٣ — خصب الأرض والتسميد

مما لا شك فيه أن خصب الأرض يعمل على زيادة إنتاج الأرض للنباتات وذا يعمل بدوره على توفر تربية الحيوانات . ولكى يتوفر الخصب للأرض يجب أن يتوفر للنبات الماء والهواء والحرارة والغذاء الجيد فى الوقت الملائم وفى حالة صالحة وبالكمية الكافية للنبات ، على أن يكون ذلك كله بجانب ملاءمة المنطقة لنمو المزروعات .

ويمكن أن يعمل على تجديد خصب الأرض بخدمة الأرض جيداً والاعتناء بالصرف إلى جانب الرى فى الوقت المناسب وبالكمية المناسبة ثم التسميد بالأسمدة العضوية والكيماوية المناسبة للمحاصيل وللأراضى حيث أن أسباب جدب الأرض ماهى إلا وجود أملاح قابلة للذوبان فى الأرض بنسبة مئوية كبيرة تعمل على الإضرار بالنباتات وضعف خاصة حفظ الأرض للماء وعدم ملاءمتها لنمو البكتيريا النافعة وقلة الدبال فيها ونقص الغذاء النباتى وزيادة نسبة الطين وخصوصاً الطين الصودى ، إلى غير ذلك من الأسباب. ولكن كما ذكرت يمكن المحافظة على خصب الأرض بمعالجة أسباب الجدب السابقة بمجرد اكتشافها مع العمل على استغلال الأراضى الزراعة بعد ذلك بدون إنقاص خصبها وذلك باتباع دورات زراعية مناسبة لطبيعة الأرض وخدمة الأرض جيداً والعناية بالرى والصرف والتسميد الكافى . . . الخ وسأعين وسائل زيادة إنتاج الأراضى الزراعية المصرية فى الآتى قبل الكتابة فى وسائل إجادة الإنتاج حيث أنها متداخلة مع بعض وسائل الزيادة وبعضها سبق ذكره والبعض الآخر سيأتى الكلام عليه فيما بعد .

١ — شق العدد الكافى من المصارف العمومية وفروعها فى جميع جهات القطر .

٢ — تحويل طريقة الرى فى الاراضى التى تروى ريا نيلياً (أرض الحياض) فقط إلى رى مستديم بمناوبات وأظن أن مشروع السد العالى كفيل بذلك فبتنفيذه سيتم تحويل ٦٠٠٫٠٠٠ فدان إلى رى مستديم

٣ — توزيع مياه الرى بحسب حاجة الزراعة وأنواع الاراضى ومواعيد الزراعة

٤ — إصلاح جميع الاراضى البور القابلة للزراعة . وتنفيذ مشروع السد العالى كفيل بذلك بل سيعمل على مضاعفة مساحة الأراضى المزروعة وهذا بدوره يعمل على مضاعفة الإنتاج. وإن هذا ينشأ من التحكم فى مياه الفيضان التى تذهب كل عام هباء فى البحر الأبيض المتوسط .

٥ — الاتجاه إلى تعمير الصحارى بتهيئتها لزراعة الغابات والمراعى وبعض المحاصيل التى تصلح فيها وأظن أن مشروع مديرية التحرير فى الصحراء الغربية ما بين القاهرة والإسكندرية الجارى تنفيذه ومشروع مديرية الجلاء فى الصحراء الشرقية ما بين القاهرة والسويس والاسماعيلية المزمع تنفيذه مستقبلا إن شاء الله سيحقق الامل الكبير فى تعمير الصحارى المصرية .

٦ ـ العمل على زيادة متوسط محصول الفدان من المحاصيل المصرية المختلفة ورفع رتبتها .

٧ ـ العناية بتسميد المزروعات وفقاً لحالة الارض ونوع المحاصيل .

٨ ـ التوسع فى تربية المواشى والدواجن والطيور والنحل ودودة القز والعناية بمنتجاتها .

٩ ـ زيادة عدد محطات التجارب الزراعية فى مناطق القطر لتجربة المحاصيل المربحة ولتحسين سلالات المحاصيل المصرية

١٠ ـ تحديد مناطق زراعة القطن فيزرع فى كل منطقة الملائم لتربتها ومناخها .

١١ ـ إيجاد أسواق جديدة لتصريف المنتجات الزراعية مع الدعاية إلى التوسع فى المحاصيل الزراعية التى يعتمد عليها فى الغذاء وفى الربح .

١٢ ـ العناية بالتخزين وبالأخص للحبوب بإنشاء مخازن متوفرة الشروط الصحية وعلى النظام الحديث فى مختلف أنحاء القطر

١٣ ـ تشجيع كل صناعة ترتكز على الخامات الزراعية المصرية لتسهيل تصريفها

١٤ ـ إتباع طرق الزراعة الحديثة والاهتمام بمكافحة الآفات والامراض ومنع المنتقلة منها من الخارج .

١٥ ـ تعميم الجمعيات التعاونية وتدعيمها كإنشاء بنك تعاونى برأس مال ضخم والحيلولة دون استخدامها لصالح أفراد دون الآخرين

١٦ ـ فتح الاسواق العمومية (والبورصات) حتى تتاح الفرصة للتنافس بين التجار

١٧ ـ تخفيض أجور نقل المنتجات الزراعية وتخفيض الرسوم الجمركية وأجور النقل على احتياجات الزراعة من الآلات والاسمدة .

١٨ ـ الإسراع فى استخدام مشروع خزان أسوان لإنشاء مصنع الاسمـــدة .

وبمناسبة الكلام على خصب الارض وأثرها فى إجادة وزيادة الإنتاج لابد لى من أن أتعرض للتسميد وأهميته والغرض منه : فالتسميد ما هو إلا عملية من العمليات الزراعية التى يقصد بها خدمة المحصول وفى نفس الوقت فائدة الأرض الزراعية التى ينمو فيها المحصول، وهو أنجع الوسائل السريعة المفعول فى زيادة الإنتاج الزراعى برفع غلة الفدان . ولقد أدت الأبحاث إلى أن أهم العناصر التى يحتاجها النبات هو الآزوت والفوسفور والبوتاسيوم والكالسيوم ، وثبت أن الأزوت غير متوفر فى التربة

الزراعية المصرية بالكمية التى يحتاجها النبات ولذلك تعتبر الأسمدة الآزوتية من أهم الأسمدة التى يحتاجها النبات لزيادة نموه الخضرى وزيادة المحصول . أما باقى العناصر الغذائية الهامة السابق ذكرها فيأتى منها فى الأهمية بعد الآزوت الكالسيوم ؛ أما الفوسفور وإن كانت المحاصيل البقولية قد أثبتت الحاجة إلى تسميدها بالأسمدة الفوسفاتية وأفضل الأسمدة الآزوتية للتربة المصرية هو نترات الجير .

والغرض من التسميد على وجـــه العموم هو تعويض ما فقد من الأرض مما تستنفده منها المحاصيل الزراعيـة وإيجاد العناصر الضرورية التى تنقصها الأرض الزراعية والعمل على زيادة خصبها. ويجب أن يراعى فى التسميد القواعد العامة الاتية :

١ ــ الحصول على أكبر فائدة مادية وليس مجرد أكبر محصول .

٢ ــ الأسمدة العسرة الذوبان وكذلك التى تستغرق زمنـا طويلا لتحويلها إلى الحالة الصالحة لتغذية النبات تعطى للنباتات الطويلة المكث فى الأرض وتوضع أثناء تجهيز الأرض للمحصول وتخلط بالأرض جيداً

٣ ــ تعطى للمحاصيل القصيرة المكث الأسمدة الصالحة للامتصاص مباشرة .

٤ ــ عند إضافة أزوتات منفردة أو مخلوطة مع أسمدة أخرى إلى المحاصيل سواء أكانت هذه المحاصيل قصيرة المكث أو طويلة يفضل وضع الازوتات على دفعات حتى لا تفقد بالرشح .ويجب على كل حال أن تكون إضافتها بعد أن يتكون للنبات مجموع جذرى كاف للامتصاص .

٥ ـ يجب أن تخلط الأسمدة الخاصة بعد سحقها إذا احتاج الأمر بنحو ٣ أمثال حجمها بتراب خال من الاملاح وذلك لسهولة توزيعها على الارض .

٦ ـ عند نثر السماد والمحصول قائم فى الارض يجب ألا يكون هناك رياح وألا تكون النباتات مبتلة بالندى أو المطر .

٧ ـ يجب أن يراعى فى رى الارض المسمدة ألا يروى حوض من آخر حتى لا تختل نسبة توزيع السماد .

٨ ـ لا تخلط الازوتات بالسماد البلدى خصوصاً الحديث منه حتى لا تتعقد بعملية الاختزال .

٩ ـ يجب أن يراعى فى خلط الأسمدة ألا ينشأ عن الخلط تكوين ملح عديم الذوبان أو فقدان عنصر غذائى أو تحجر المخلوط .

ويجب أن تكون الأسمدة العامة المحتوية على جميع العناصر الضرورية للنبات كالسماد البلدى وطمى النيل وزرق الطيور والسبلة أساساً للتسميد

أما الاسمدة الخاصة الكيماوية التى تحتوى على (١ إلى ٣) من عناصر غذاء النبات فهى تكميلية للنقص فى الاسمدة العامة ويوافق الاسمدة العامة جميع الاراضى ما عدا الملحة والغدقة أما الاسمدة الخاصة فيوافق الأرض الطينية منها ما كان مشتملا على الجير، وتوافق الأسمدة البوتاسية الاراضى الرملية . ويراعى فى تخزين الأسمدة الخاصة وضعها فى مكان جاف مع فصل كل نوع منها عن الآخر كما لا يصلح خلط الاسمدة التى تحتوى على جير منفرد ولا نثرها فى وقت واحد مع أسمدة تحتوى على نشادر ولا يصح خلط فوق الفوسفات أو الاسمدة المشتملة على فوسفات قابلة للذوبان مع أسمدة تحتوى على جير ، إذا أنه فى الحالتين السابقتين يتحول السماد

إلى حالة غير قابلة للذوبان، ولا يصح خلط فوق فوسفات مع نترات حتى لا ينفرد حامض الأزوتيك ، ولا تخلط الأزوتات بأسمدة عضوية لأن ذلك يؤدى إلى فقد الأزوت ، ويلاحظ عدم تغذية المواشى من نباتات نثر عليها أسمدة تؤذى الحيوانات كالسيناميد .

٤ ـــ الحد من الإصابة بالآفات والأمراض والعمل على مقاومتها

من النقط الهامة التى لا بد أن أشيد بأهميتها فى إجادة الإنتاج وزيادته هو العمل على مقاومة الآفات الحشرية والأمراض النباتية والحيوانية ، فإن ذلك لعامل كبير لمضاعفة الثروة القومية .

وذلك يكون إما باستعمال طرق المقاومة بالمبيدات والمواد الكيماوية للحشرات أو الميكروبات، أو باستنباط السلالات ذات المناعة الطبيعية. وقد أدى الأخذ بوسائل تحسين الإنتاج إلى الحصول على سلالات جيدة فى الحيوانات والدواجن تمتاز زيادة عن مقاومتها للأمراض بكثرة إدرار اللبن أو اللحم الجيد أو الصوف الفاخر كما فى الأغنام الممتازة . وكذلك أمكن الحصول على أصناف ممتازة من الحاصيل الزراعية لها مناعة ضد بعض أمراض النباتات وهى أقل عرضة للإصابة بالحشرات كما فى القطن ، ويمتاز بجودة التيلة وطول الشعر ونعومته ، وفى الحبوب تمتاز بكثرة غلة الفدان ، فمثلا أمكن الحصول على غلة لفدان القمح ١٢ أردبا وللذرة الهجين إلى ٨ أرادب أى أن الإنتاج قد تضاعف ، فضلا عن أن هناك كثيرا من الأصناف الجديدة يقاوم كثيرا من الأمراض والمجال هنا لا يتسع للكلام عليها بالتفصيل ويمكن الرجوع فيها للاتجاهات والنشرات التى تصدرها وزارة الزراعة والهيئات العلمية باستمرار

والمهم أن تعلم أن مصر تتكبد سنويا خسائر باهظة بسبب الأمراض

النباتية والآفات الحشرية التى تصيب محاصيلها وخضرواتها وفواكهها . وفى جملتها تزيد قيمتها عن مائة مليون جنيه، فمثلا الخسارة التى تسببها وحدها دودة القطن تزيد على خمسين مليونا من الجنيهات كما أنه يتلف المحاصيل الأخرى فى الحقل كثير من الحشرات الأخرى تزيد خسارتها على ثلاثين مليونا كما أنه يصيبها بعد نضجها وفى أثناء تخزينها أنواع أخرى منها فإن حشرة السوس مثلا تقضى كل عام على كميات من الحبوب تقدر عشرة ملايين أخرى من الجنيهات وتقدر أيضاً الخسائر التى تنتج للمحاصيل المصرية نتيجة لإصابتها بأمراض نباتية بعشرة ملايين من الجنيهات سنويا وتقدر خسارة محصول القمح بمفرده من مرض الصدأ بحوالى مليونين من الجنيهات سنويا وتقدر خسارة الحبوب عموما من مرض التفحم بنحو ربع مليون جنيه سنويا . وتصيب الأمراض أيضاً الخضروات والفواكه فتقدر خسارة محصول البطيخ سنويا من مرض الذبول بحوالى ١٧٠ر٠٠٠ جنيه والطماطم بحوالى ٣٠ر٠٠٠ جنيه ويسبب مرض البياض خسارة قدرها ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه فى المانجو و ٨٠ر٠٠٠ فى العنب وتسبب أمراض الفيرس خسارة قدرها مليون جنيه سنويا لمحصول البطاطس ١٠٠ر٠٠٠ جنيه فى الطماطم و مثلها فى الموز ، وتسبب الديدان الثعبانية للقمح والخضروات والفواكه خسارة تقدر بمبلغ ربع مليون جنيه . وهناك سبب آخر من أسباب نقص غلة محاصيلنا هو مشاركة الحشائش لها والخسارة الناتجة عن ذلك تتجاوز خمسة ملايين جنيه فيتضح لنا مما ذكرت من بيانات وإحصاءات مستقاه من الجهات المختصة بوزارة الزراعة أن مصر تخسر سنويا خسائر لا يمكن تقديرها نتيجة لتعرض ثروة البلاد الزراعية للآفات الحشرية والأمراض النباتية وكذلك فى الثروة الحيوانية . وقد سبق أن أشرت إلى ذلك فى باب وسائل التوسع فى الإنتاج الحيوانى

وزيادته . فكم من أمراض تصيب الحيوانات وأوبئة خطيرة تنتشر بينها وتقضى على عدد كبير منها كوباء الطاعون البقرى ودفتريا الطيور والكوليرا أو التسانوس والحمى النفحمية وخلافها ؛ فكل ذلك يؤدى إلى نقص كبير فى ثروة البلاد الحيوانية وعجز فى إنتاجها من حيث اللحوم والألبان والأصواف والبيض ونقص فى حيوانات الشغل يقدر بملايين أخرى من الجنيهات يصعب تحديدها بالضبط .

فلم لا نحتفظ بتلك الملايين التى تذهب هباء فلانشكو بعد ذلك نقصاً فى إنتاجنا وارتفاعا فى أسعار مواد غذائنا ؟ وكيف يتسنى لنا أن نحتفظ بها ؟ إن هذا لا يأتى إلا بالعمل على الحد من الإصابة بالآفات والأمراض لنباتنا وحيواناتنا على اختلاف أنواعها وتباين أجناسها وباتباع أحدث الطرق للمقاومة والحد من انتشارها ويكون ذلك باستعمال المبيدات الحشرية والمهلكات واختيار أنواع المواد المقاومة المناسبة لكل حشرة ولكل منطقة زراعية مع اتباع المواعيد المناسبة فى الزراعة وإجادة خدمة الأرض ومنع دخول الحشرات الضارة بالمحاصيل المصرية ، ويكون ذلك عن طريق الحجر الزراعى أما أهم ما يتبع فى مقاومة أمراض النباتات زيادة عن استعمال المهلكات الخاصة بها فيكون باستعمال التقاوى السليمة والتطهير بالمطهرات الفطرية من رش وتغمير ومعالجة التقاوى وتعقيم التربة مع اتباع دورات زراعية ومواعيد للزراعة مناسبة مع طرق زراعة وتسميد وري ملائم ، وخدمة جيدة للأرض لإزالة الحشائش وإعدام النباتات المصابة واتخاذ الاحتياطات اللازمة عند جمع المحصول وتخزينه ، والأهم هو زراعة نباتات مقاومة للأمراض ، أما حيواناتنا فلمكافحة الأوبئة والأمراض التى تصيبها فيجب توفير العلاج اللازم لها والعناية بتمريضها

وتحصينها بالأمصال الواقية وإبادة الحشرات التى تنقل إليها العدوى بالأمراض المعدية وإنشاء الحظائر الصحية .

من أهم عوامل إجادة الإنتاج الزراعى إيجاد الأصناف الجيدة والمنتقاة المنيعة أو المقاومة للأمراض باستيرادها من بلاد أجنبية أو باستنباطها من أصناف محلية بواسطة الانتخاب والتهجين ، ولو طبق ذلك على الحبوب لأمكن توفير ١٥ مليون جنيه نشترى بها ما نحتاج إليه فى السنة من قمح وذره من الخارج .

وسيمكن الانتفاع بالذرة الحلى فى صناعة الخبز أو خلطه بالقمح أو بدقيق القطن الذى ثبت أن به ٧٥ ٪ مواد بروتينيه مع العلم بأن القمح به ١٢ ٪ فقط ويوفر ذلك ٦٥٠ ألف أردب قمح ثمنها ٥ ملايين جنيه وإن لم يستعمل هذا الآن كما أنه قد وضعت وزارة الزراعة مشروعا يهدف إلى زراعة تقاوى القمح المنتقاة وتقضى بأن يقدم المتعاقدون مع الوزارة ممن يزرعون ٢٥ فدانا من القمح فما فوق وتمدهم الوزارة بالتقاوى الجيدة على أن يقدم كل منهم أردبين من إنتاجه عن كل فدان من زراعته وتقوم الوزارة بتوزيعها على الزراع ، وتقدر الوزارة أنه سيمكن على هذا الأساس تعميم زراعة التقاوى المنتقاة فى المساحة القمحية كلها فى مصر فى عام ١٩٥٧ ، كما تقوم وزارة الزراعة بدراسة مشروع يهدف إلى تعميم زراعة تقاوى الأرز المنتقاة بحيث يمكن توفير التقاوى اللازمة لزراعة المساحة الكلية التى تزرع أرزا بالقطر فى عام ١٩٥٦

مما سبق يتضح أيضاً نقطة هامة وهى الأهمية التى يجب أن نوجهها

نحو سياستنا فى زراعة الحبوب لما لها من الأهمية فى غذاء الشعب، ويجب أن نعتنى بسياستنا القمحية حيث أن القمح يدخل فى إعداد الخبز بنسبة الثلث بوجه عام، ويلاحظ أزدياد نسبة استهلاك القمح عن الذرة فى السنوات الأخيرة. وذلك لتناول سكان القرى القريبة فى المدن خبز القمح بدلا من خبز الذرة .

٥- اختيار أنسب الدورات الزراعية .

إن أهم أغراض الدورات الزراعية هو المحافظة على خصب الأرض وتقليل الحاجة إلى الأسمدة، وطبيعى كما ذكرت لخصب الأرض أهميته فى إجادة الإنتاج وزيادته فاختيار أنسب الدورات الزراعية يؤدى لعدم الوصول لحالة الجدب للأرض وعدم استنفاد خصبها نتيجة استمرار زراعة الأرض بمحصول واحد سنين متوالية وكذلك عدم استغلال إحدى طبقات الأرض دون الأخرى إذ أن كل محصول تتعمق جذوره فى الأرض لعمق خاص ويؤدى أيضاً إلى تقليل الحشائش إذ أن كل محصول تجد فيه حشائش معينة بيئة صالحة لنموها كالهالوك مثلا فى الفول والحامول فى البرسيم، فإذا انقطعت زراعة المحصول مدة ضعف نمو هذه الحشائش ؛ وبالمثل الآفات والأمراض الفطرية فإنها تنتشر باستمرار زراعة نوع واحد من المحاصيل .

ولا يخفى أن الدورة الزراعية تعمل على توزيع العمليات الزراعية على مدار السنة ، واتباعها يعمل على سد حاجات الفلاح طول السنة من حبوب لغذائه وعلف لمواشيه ولقطن يكسب فيه .

وطبيعى أن زراعة محاصيل مختلفة فى الأرض أمر لابد منه ليتسنى توزيع الماء وكميته وليمكن توفير السماد اللازم .

غير أن ترتيب الدورة الزراعية يرتبط بموقع الأرض ونوعها وقربها أو بعدها من المدن أو الأسواق أو مراكز الصناعة وحسب رأس المال وحاجة المزارع والعرض والطلب فى الأسواق وشروط الإيجار وطريقة الرى والصرف وعلى العموم يمكن عمل دورة زراعية مناسبة معروفة المحاصيل ومحددة المدة على الوجه الآتى :

تقسم المحاصيل إلى شتوية وصيفية ونيلية ثم تقسم إلى بقولية وغير بقولية .

توزيع المحاصيل على أقسام (مساحات) بحيث يخصص للمحصول الرئيسى قسم (مساحة) وكذلك يخصص لكل من المحاصيل البقولية وغير البقولية مساحة أو جزء من مساحة حسب الحالة مع مراعاة جعل البقولية على حدة متجاورة وكذلك غير البقولية .

ويجب أن لا تتعارض الدورة مع مواعيد الزراعة لعدم إنهاك الأرض

والدورات الزراعية إما ثنائية أو ثلاثية أو رباعية وتختلف باختلاف المحصول ومنطقة الزراعة وفترة الأرض . ولا يتسع المقام لذكر أمثلة لذلك ، ويمكن الرجوع لهذا ولمثل هذه الحالات فى كتابى هذا إلى المراجع المختصة فى كتب الزراعة المختلفة .